مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

النّظم القرآنيّ بين القاضي عبد الجبّار وعبد القاهر الجرجانيّ
ـ دراسة في الخلفيّات الفكريّة ـ

Al-nazm of The Quran between Al-Quadi Abdul-Jabbar and Abdul Quahir Al-Djurjani
Study in the intellectual backgrounds

الطالب. ياسين يسعد
yacine.yessaad1990bba@gmail.com
تحت إشراف: أ.د. رابح دوب
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميّة – قسنطينة

تاريخ الإرسال: 27-08-2019 **تاريخ القبول: 20-11-2019**

الملخّص:

الدّراسة قائمة على مفترض مفاده؛ أنّ للنّظم القرآنيّ خلفيّات معرفيّة وأسس منهجيّة في التّنظير، عند كلّ من القاضي عبد الجبّار (ت415هـ) وعبد القاهر الجرجانيّ (471هـ). لذلك تسعى هذه الدّراسة إلى رصد هذه الخلفيّات. وقد اعتمدنا في هذه الدّراسة المنهج التّحليليّ المقارن؛ لقراءة الخلفيّات الفكريّة والتّصوّرات اللّسانيّة لكلا العلمين ومقارنتها. وقد أوصلتنا الدّراسة إلى استنتاجات عديدة لعلّ أهمّها: أنّ هذه الأسس المنهجيّة قد كانت كفيلة بمحاصرة معنى الفصاحة عند كليهما.

الكلمات المفتاحية: النّظم، الخلفيّات، عبد الجبار، الجرجانيّ.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

ABSTRACT:

The study is based on the assumption that Al-nazm of the quran has backgrounds knowledge and the foundations of methodology in the endoscopy, in both Al-Quadi Abdul-Jabbar died in 415 A.H andAbd-Alquahir Al- Djurjani died in 471 A.H. Therefore, this study seeks to monitor these backgrounds and to identify the theoretical intersections of the study.

In this study, we have adopted the analytical comparative approach, to reading the intellectual backgrounds and linguistic perceptions of both scholars and compare them. the comparative approach to the detection of intersections of intellectual and methodological study. The study led us to several conclusions, the most important of which are:

These methodological bases have been able to adjust the meaning of eloquence in both scholars.

Keywords : Al-nazm – backgrounds - Abdul-Jabbar - Al-Djurjani

المقدمة:

فكرة النّظم نشأت فكرة مفارقة لما وضعه المعتزلة وجها لإعجاز القرآن، سلك بها الجاحظ (ت255هـ) مسلكا لم يسلكه قبله المعتزلة من حيث اعتبارها محور إعجاز القرآن الكريم. وبدء الجاحظ بتكوين مداها النّظريّ في كتابه الذّي سمّاه: نظم القرآن، ولكنّ الكتاب كان من جملة ما ضاع من التّراث، إلا أنّ الجاحظ قد بثّ هذا المدى في ما كتب من كتبه الأخرى.

و لم تكن هذه المفارقة خارجة عن خطّ الاعتزال بقدر ما كانت مفارقة اقتضتها إعادة المراجعة المذهبيّة والذّوقية ردّا على ما قرّره النّظّام (ت بعد 220هـ)؛ لذلك كان كلّ من درسها قد بدأ من متن اعتزاليّ. ولقد كانت هذه القطيعة حدثا مهمّا في تاريخ

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

الدّراسات البلاغيّة الّتي توّجت بالارتقاء بفكرة النّظم إلى نظريّة متكاملة على يد عبد القاهر الجرجانيّ الأشعريّ (ت471هـ)؛ وبذلك سارت على خطّين فكريّين متباعدين: الاعتزاليّ والأشعريّ، ويمثّل الاعتزاليّ منها الخطّ الأطول؛ و لم ينفرد بقراءة النّظم قراءة تتجاوز السطح من المعتزلة إلا القاضي عبد الجبّار (ت415هـ).

ونفترض أنّ للنّظم القرآنيّ خلفيّات معرفيّة وأسس منهجيّة في التّنظير، عند كلّ من القاضي عبد الجبّار (ت415هـ) وعبد القاهر الجرجانيّ (ت471هـ)؛ لذلك حاول البحث إدراك الأبعاد المعرفيّة والمنهجيّة الّتي سار عليها كلّ من القاضي عبد الجبّار وعبد القاهر الجرجانيّ، ومعرفة تصوّرهم لحقيقة النّظم والأسس النظريّة الّتي قام عليها على مستوى الدّراسة اللّسانيّة، مستعينا في ذلك كلّه بما ورد منها في كتب القاضي عبد الجبّار: كتاب المغني في أبواب التوحيد والعدل، الأجزاء 5، 6، 7، 16 منه، وكتاب شرح الأصول الخمسة. وما ورد في كتابي عبد القاهر الجرجانيّ: دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة.

وتحاول الدّراسة الإجابة على سؤال جوهريّ مفاده، ما هي الخلفيّات الفكريّة التي اعتمدها القاضي عبد الجبار وعبد القاهر الجرجانيّ في التّنظير للنّظم القرآنيّ؟ وما هي أبعاد التقاطعات الّتي كانت بينهما في ذلك التّنظير؟

وقد اعتمدنا في هذه الدّراسة المنهج التّحليليّ المقارن. ونتوخّم من خلاله تحقيق مجموعة من الأهداف؛ نُجمل أهمّها فيما يلي:

– الوقوف على الخلفيّات الكلاميّة والبلاغيّة الّتي شكّلت الشّخصيّة العلميّة لكلا العلمين.

– إبراز إذا ما كان لهذه الخلفيّات أثر في معالجاتهما اللّسانيّة.

– اكتشاف مواطن التّوافق في دراسة النّظم.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

أوّلا: دراسة في الخلفيّات الفكريّة للتّصوّرات اللّسانيّة:

1. القاضي عبد الجبّار:

أ. الخلفيّات الكلاميّة:

لم يكن القاضي عبد الجبّار[1] مجرّد مفكّر في ظلّ الاعتزال؛ الذي يدخل في جبّته كل من تبنّى الأصول الخمسة، بل كان مشاركا في صناعة التّفكير الاعتزاليّ حيث ناقش الكثير من آراء شيوخه وحاول الجمع بينها، وعُدّ كتابه "المغني في أبواب التّوحيد والعدل" موسوعة المعتزلة. والّذي نرومه من خلال البحث في هذه الجزئيّة هو الوقوف على التّصوّرات اللّسانيّة وخلفيّاتها الكلاميّة، ويعدّ هذا من البحث في أسرار نظريّته اللّسانيّة الّتي ينبغي الوصول إلى نسقها الجوهريّ في الممارسة والتّنظير. لنكشف عن معالم عقل شارك كغيره بجهد من الجهود الّتي بذلتها الأمّة في دراسة لغة القرآن الكريم المعجزة.

ولندخل بالكلمات إلى مهمّات البحث؛ فإنّه قد تعدّدت الموضوعات المعرفيّة الّتي اشتغل بها القاضي عبد الجبّار في كتابه المغني في أبواب التّوحيد والعدل؛ كعلم الكلام، وعلم أصول الفقه، وعلوم التّفسير. والنّاظر فيها يجد أنّ الدّراسة اللّسانيّة كانت حاضرة في كلّ هذه المجالات، على اتّساع مدوّناتها، وقد جاءت هذه الدّراسة اللّسانيّة في سياقات مختلفة، وهذا يكشف لنا عن أمرين: أوّلهما أنّ القاضي استصحب معه الدّراسة

[1]– ينظر ترجمته في: الكامل في التاريخ، ابن الأثير، لبنان – بيروت، دار صادر، ط1979م، ج09. وشذرات الذّهب في أخبار من ذهب، عبد الحيّ بن العماد الحنبلي، لبنان – بيروت، دار إحياء التراث العربي، دط، دت، ج3. لسان الميزان، ابن حجر العسقلانيّ، لبنان–بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط2، 1971م، ج3. كتاب العبر ، عبد الرحمان ابن خلدون، لبنان–بيروت، دار العلم للملايين، دط، دت، ج4. فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، الأستاذ فؤاد سيّد، تونس، الدار التونسية للنشر، ط2، 1986م، ص366.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

اللّسانيّة في كلّ المجالات التي بحث فيها، وهذا طبيعيّ؛ لأنّ كلّ هذه المجالات لا غنى لدارسها عن اللّغة، لكن ما يستدعي النّظر معرفيّا هو أن القاضي عبد الجبّار استصحب فكره الكلاميّ جنبا إلى جنب مع المجال المدروس والتّحليل اللّسانيّ الّذي لا غنى عنه. الثّاني: أنّنا بالوقوف على سياقات هذه الدّراسة اللّسانيّة عند القاضي عبد الجبّار، نجد أنّ فكره اللّسانيّ يتحدّد خلفها.

ولعلّ مهمّة هذه الدّراسة اللّسانيّة في كلّ تلك المجالات تكمن في بلورة الدّلالات الّتي تطابق الخلفيّات الكلاميّة؛ أي مطابقة مستوى المنطلقات المعرفيّة في مختلف المجالات بما فيها الدّراسة اللّسانيّة لمستوى المنطلقات الكلاميّة. ومن هنا نفهم أن اللّغة كانت هي أداة تحقيق تلك المطابقة، وإذا كانت هي الأداة فلا بدّ أنها ضبطت ضبطا مطابقا أكثر. وليس هذا حُكما، بل مجالا للبحث قد طُرق ولا يزال يستدعي الطّرق.

هذا التّوقّع الأخير الّذي أشرت إليه حول ضبط الدّراسة اللّسانيّة طبقا للخلفيّات الكلاميّة، يرشدنا إلى أمر مهمّ وهو أنّ هذه السّياقات الكثيرة لهذه الدّراسة الموجودة مثلا في كتاب "المغني في أبواب التوحيد والعدل"، قد جاءت سابقة وبأجزاء قاربت الخمسة عشر عن الموطن الّذي استفاض فيه القاضي عبد الجبّار في هذه الدّراسة لتشمل جزءا كاملا جاء غنيّا بالمادّة اللّسانيّة وهو الجزء السّادس عشر. لنجد أنّ هذا الجزء يرتبط ارتباطا وثيقا بالأجزاء الّتي قبله وبخاصّة الجزء الّذي تناول قضيّة خلق القرآن، وهي قضيّة كلاميّة مهمّة في الفكر الاعتزاليّ.

وكأنّ القاضي عبد الجبّار قد هيّأ الأرضيّة المعرفيّة على مدى أجزاء طويلة والّتي تدل كلها على تفكير لسانيّ واحد اعتمد عليه لدراسة موضوعات مختلفة كعلم أصول الفقه وغيره، ليصل بعدها وقد خصّب هذا الفكر اللّسانيّ جيّدا بمروره على قضيّة خلق القرآن الّتي أثار حولها نقاشات واسعة حول جنس الكلام وحقيقته، وربطه لفكره

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

اللّسانيّ ربطا وثيقا بمفهوم المعتزلة عن الكلام. هذه الأرضيّة كانت بمثابة الطّريق الموصل إلى أفق التّنظير لقضيّة إعجاز القرآن الكريم، والّتي هي قضيّة عقيديّة لسانيّة.

ب. الخلفيّات البلاغيّة:

اتّكئ القاضي عبد الجبّار (ت415هـ) في مطارحاته النّحويّة والبلاغيّة على روافد ذات مشرب نحويّ وبلاغيّ موغل في الصّنعة، حيث إنّنا إذا تحدّثنا عن الخلفيّة النّحويّة الّتي صاحبت نشوء الفكرة عند القاضي عبد الجبّار، فإنّنا نجد أعلاما مهمّة في الفكر النّحويّ الاعتزاليّ ممّن استقى منهم، كأبي سعيد السّيرافيّ (ت368هـ) وكان معتزليّا من أصحاب أبي عليّ الجبّائيّ وهو من أشهر شرّاح كتاب سيبويه[1]، والّذي يقف غير بعيد من مقولة (توخّي معاني النّحو) التي تعد لبّ نظرية النّظم[2]، وأبي الحسن الرمّانيّ (ت384هـ)، الّذي يقف التّلاؤم عنده بإزاء مفهوم النّظم[3]، أمّا إذا تحدّثنا عن الخلفيّة البلاغيّة فإنّنا نجد الجاحظ (ت255هـ) هو المورد للفكر البلاغيّ عند القاضي، فقد وقف القاضي على ما بثّه الجاحظ من إشارات إلى النّظم وأعاد قراءته في ضوء ما وجده عند السّيرافيّ والرّمانيّ وغيرهما. ولعلّ بُعده عن مرافقة التّأصيل التّنظيريّ بالممارسة التّطبيقيّة كما نجده تماما في الجزء السّادس عشر من كتابه "المغني في أبواب التوحيد والعدل"،

[1]– طبقات النّحويّين واللّغويّين، أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، ص119، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبي البركات ابن الأنباري، تحقيق ابراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء–الأردن، ط3، 1405هـ–1985م، ص228، وإنباه الرواة على أنباه النّحاة، جمال الدين القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، ج1 ص314.

[2]– نظرية البلاغة العربية دراسة في الأصول المعرفيّة، أحمد سعد محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1430هـ–2009م، ص19.

[3]– المرجع نفسه: ص33.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

يمكن أن نستشفّ منه أمرين: أنّه قد يكون صاحب ذوق يحسن تحسّس مواقع البيان، إلاّ أنّ تفكيره المنهجيّ في مناطقة العلوم نحى منحى التّنظيرات المنطقيّة الّتي تسعى لضبط العلوم؛ مع أنّ القضيّة قضيّة بيانيّة تستدعي حضور التّذوّق، لكنّه رأى أنّ الميل نحو تأصيل الفكرة معياريا أجدى لرسم طريق فكريّ يحذو حذوه الذّوق في التّحليل والوصول إلى أعماق البيان، وإن كان هذا لا يقدح في صحّة التّأصيل ولا يكون مضّللا للذّوق تباعا. وليس إلاّ لأنّه يمثّل نقطة كانت بؤرة خلاف مذهبيّة في وجهات النّظر؛ فلابدّ من التّأصيل لها نظريّا. أمّا الأمر الثّاني: فهو أنّ القاضي انطلق في مطارحاته البلاغيّة من قضيّة كلاميّة شديدة الالتصاق بالبيان، باعتبارها موجدة له، وهي قضيّة الكلام والبحث في جنسه، والّذي كان محور نقاش بين المعتزلة أنفسهم. فمسألة المعنى مثلا ارتبطت ارتباطا مباشرا بمفهومهم عن الكلام.

2. عبد القاهر الجرجانيّ:

أ.الخلفيّات الكلاميّة:

تتّفق جميع المصادر التي ترجمت لعبد القاهر الجرجانيّ[1] على أنّه كان أشعريّ العقيدة، غير أنّها لم تذكر له ولا كتابا واحدا تناول فيه بالدّرس شيئا من عقيدة الأشاعرة، على غرار النّحو والبلاغة؛ فقد أُثر عنه شروح لكتاب الإيضاح في النّحو لأبي عليّ الفارسيّ..، وكتابان كانت لهما أهميّة كبيرة في تاريخ الدّراسات البلاغيّة وهما: دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة.

[1]– ينظر ترجمته في: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، لبنان–بيروت، دت، ج2. إنباه الرواة على أنباه النّحاة، ج2. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، دار المسيرة، بيروت، ط2، 1979م، ج3.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

إذن ليس لنا مرجعيّة عقيديّة مدوّنة نستند عليها للوقوف على الخلفيّات الكلاميّة لنُسقطها على التّصوّرات اللّسانيّة عند عبد القاهر الجرجانيّ، ولا نمتلك إلاّ مدوّنات في النّحو والبلاغة، وهي تحمل مادّة لسانيّة غزيرة جدّا لا تضاهيها أبدا تلك الموجودة عند القاضي عبد الجبّار؛ نظرا لأنّ عبد القاهر اهتمّ أساسا بالتّأصيل للظّاهرة البيانيّة باعتبارها مرفأ الإعجاز.

وربّما قد يسهل الوقوف على الخلفيّات الكلاميّة لهذه المادّة اللّسانيّة الغزيرة لعبد القاهر الجرجانيّ، إذا قلنا إنّ الباقلانيّ الأشعريّ المذهب بمدوّناته الشّاهدة، قد شغله نفس الانشغال الموضوعيّ في كتابه إعجاز القرآن، وقد تلته دراسات عبد القاهر مباشرة، فيُفترض أن تكون هناك نسب من التّقارب في السّياقات الفكريّة الّتي غُذّيت منها مدوّنة العلمين.

لكنّ الوقوف على التصوّرات اللّسانيّة بأبعادها المعرفيّة من خلال ما ورد منها في كتب عبد القاهر ومعرفة مدى مطابقتها للتّصوّرات الأشعريّة الكلاميّة يكشف عن حقيقة استنادها على الخلفيّات الفكريّة الأشعريّة بنتائج أدقّ.

وما يجب تقريره أنّ عبد القاهر لم ينشغل أبدا بالقضايا الكلاميّة إلاّ قضيّة واحدة وهي قضيّة الإعجاز، وقد نحى بها منحى الذّوق والبيان ليُبعدها تماما عن معترك الكلام. فقد رأى المهيري أنّ "عمل الجرجانيّ ينتمي إلى هذا الصّنف من التّأليف الّتي رام أصحابها أن يجعلوا من إعجاز القرآن مسألة بلاغيّة بحته"[1].

[1]– مقال: مساهمة في التّعريف بآراء عبد القاهر الجرجانيّ في اللّغة والبلاغة، عبد القادر المهيري، حوليّات الجامعة التونسيّة، عدد11، 1974، ص89.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

و لم يقل لنا عبد القاهر أنّه لم يُمذهب هذا الذّوق، بل ترك لنا ذوقا ممذهبا دون إفصاح. وهذه حقيقة لا ريب فيها وإلاّ كان فكر عبد القاهر فكرا هشًّا مبنيّا على غير أساس، وهذا لا يُتوّقع منه وهو منه هو، مكانة من عقول هذه الأمّة.

ب. الخلفيّات البلاغيّة:

خلّف عبد القاهر أعمالا مهمّة في علم النّحو، تمثّلت في شرحه ثلاثة شروح لكتاب الإيضاح في النّحو لأبي عليّ الفارسيّ؛ وهي "المغني" الّذي يقع في ثلاثين مجلدا، ثمّ ملخّصا له أسماه "المقتصد"، ثمّ ملخّصا آخر أشدّ اقتضابا أسماه "الإيجاز". بل وصنّف عبد القاهر أيضا شرحا على كتاب "التّكملة" وسمّى هذا الشّرح بالمقتصد في شرح التّكملة.[1]

وهذا يدلّ على مكانة عبد القاهر النّحويّة، ويدلّ أيضا على مكانة النّحو من نفس عبد القاهر. ولهذا امتدادات واسعة في تشكيل خلفيّة عبد القاهر البلاغيّة. كما يمكن أن يُلفت هذا انتباهنا إلى أنّ عبد القاهر شارك في التّأليف في علم النّحو قبل مشاركته في التّأليف في علم البلاغة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أنّه اهتمّ بكتب شيخه أبي عليّ الفارسيّ على وجه الخصوص، ولعلّ هذا خدمة لتراث شيخه. وإن كانت سلوى النّجار قد أرجعت ذلك إلى اعتبارات مذهبيّة، حيث إنّ لذلك الاعتناء تأثيرا فكريّا على عبد القاهر؛ فأبو عليّ الفارسيّ كان معتزليّ المذهب. و لم يُولي أحد كتب أبي عليّ النّحويّة أهميّة كما فعل عبد القاهر، حيث جعل شرحه لكتاب

[1]– يُنظر في ذلك المصادر الّتي ترجمت له وقد أشرنا إليها سابقا.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

الإيضاح على مستويات، وكأنه بذلك يريد أن يمكّن كلّ طبقات القرّاء والمتعلّمين من أن ينهلوا من علم أبي عليّ الفارسيّ المعتزليّ[1].

وقد أثارت سلوى النّجار إشكالات مهمّة حول حقيقة انتماء عبد القاهر المذهبيّ، لا يمكن بحال تجاوز مداها في تشكيل الخلفيّة البلاغيّة لعبد القاهر الجرجانيّ، لكن لا يُمكن طرحها في هذا المقام نظرا لنوع الوعاء الّذي سيُنشر فيه هذا البحث، ونحن نكتفي هنا بقراءة ما تأثيره محقّق في فكر عبد القاهر البلاغيّ.

كتب عبد القاهر في علم البلاغة كتابان مشهوران: كتاب دلائل الإعجاز وكتاب أسرار البلاغة. و لم يكتبهما عبد القاهر إلا بعد مدارسة طويلة الزّمن لعلم النّحو، وكأنّه تدرّج منهجيّ استدعته حاجة معرفيّة لا تتأتّى إلاّ بعد هذه المرحلة. ثمّ هي فترة تجعل صاحبها يطّلع على كل ما كتب في ذلك العلم، وبخاصّة تلك الكتابات الّتي صنعت طريقة التّفكير فيه، وهذا يدلّنا على أنّ عبد القاهر قد كان حتما اعتنى بكتاب سيبويه وأجاد قراءة ما فيه من علم وطريقة تفكير.

وليس مجرّد استشهاد عبد القاهر بكلام كلّ من سيبويه وأبي عليّ الفارسيّ في مواطن كثيرة من كتابيه الدّلائل والأسرار لصياغة حقائق نحويّة، بل تجاوز عبد القاهر ذلك ليسدّ حاجة معرفيّة أخرى بالدّخول بهذه النّصوص ميدان النّظر البلاغيّ، مستصحبا معه فكره النّحويّ الّذي مثّل سيبويه الأرضيّة الّتي نضج فيها، وقد يكون مثّل أبو عليّ الفارسيّ المذهب الكلاميّ الّذي حكم هذا الفكر النّحويّ على ما ذهبت إليه سلوى النجّار.

[1]– الجرجانيّ أمام القاضي عبد الجبّار– نحو رؤية جديدة في قضايا اللّغة لدى الجرجانيّ، سلوى النجار، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، ط1، 2010م، ص14.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

يمكن أن نقول بعد هذا أنّ عبد القاهر اتّكئ على سيبويه[1] وأبي عليّ الفارسيّ بصورة أكبر[2] في دراسته لمعاني النّحو، و لم يكن اتّكاءه في البيان والذّوق وأصول البلاغة بصورة أكبر إلاّ على الجاحظ المعتزليّ الّذي كان بمثابة سيبويه وأبي عليّ في معاني النّحو، و لم يكن هذا مجرّد اختيار؛ بل كان بعد مدارسة طويلة أيضا لميدان البيان والّذي كان موطن شغله الشّعر على وجه الخصوص. وقد قرّب وجه الصّلة بين علم عبد القاهر وتراث كلّ من هؤلاء العلماء محمّد محمّد أبو موسى بقوله: "كنت أقرأ كلام عبد القاهر في أوّل دلائل الإعجاز وهو يذكر الشّعر والنّحو وأنّهما معدن البلاغة، وأفهم منه ما يدلّ عليه ظاهره، فلمّا وقفت على ما أشرت إليه صارت المسألة أرحب وأوسع، وأنّ المسألة ليست الشّعر والنّحو بهذا العموم، وإنّما هي علم علماء الشّعر ورأسهم الجاحظ، وعلم معاني النّحو الّذي استخرجه الخليل وسيبويه، ثمّ إنّ الشيخ قدح علم الشّعر بعلم معاني النّحو، فأضاء ذلك القدح للشيخ طريقه الّذي استخرج منه علمه"[3].

[1]– وقد أفرد أحمد سعد محمدّ فصلا كاملا لفكرة النّظم بين سيبويه وعبد القاهر الجرجانيّ، وبيّن أثر فكر سيبويه فيه، ضمن كتابه الأصول البلاغيّة في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغيّ، مكتبة الآداب، القاهرة، ط3، 2017م، ص213–308.

[2]– هذا لا ينفي وجود مصادر نحويّة أخرى استقى منها عبد القاهر واستشهد بها في كتابيه الدلائل والأسرار. وقد ذُكر ابن جنّيّ في كتاب الدلائل "و لم يكن عبد القاهر يهشّ كثيرا لآراء أبي الفتح و لم يذكره في كتابه إلا ليردّ عليه". المسكوت عنه في التّراث البلاغيّ، محمّد محمّد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 2017، ص297.

[3]– مدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجانيّ، محمّد محمّد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط3، 1439هـ–2018م، ص14.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

ثانيا: دراسة في الخلفيّات الفكريّة للنّظم القرآنيّ:

1. في نظم الحروف في الكلمة:

نشير هنا إلى أنّ رؤية القاضي عبد الجبّار لن تتمّ بلورتها بشكل متكامل يوصل إلى حقيقة رأيه في نظم الحروف، إلاّ بعد جمع السّياقات المختلفة الّتي ناقشت المسألة على مدى عدّة أجزاء من كتابه "المغني في أبواب التّوحيد والعدل". لذلك لا يكفي الاعتماد على سياق واحد، وهذا يؤكّد ما قلناه من قبل من أنّ الدّراسة اللّسانيّة عند القاضي قد جاءت في سياقات مختلفة، وفي كلّ المجالات الّتي درسها، على اتّساع مدوّناتها، وهذا على خلاف رأي عبد القاهر في المسألة؛ فإنّ مدوّنة واحدة قد ضمّته، ممّا يسهّل الوقوف على تصوّره، مع عدم الوقوع في الخطأ في فهم ذلك التّصوّر.

فقد نظر القاضي نظرا مطوّلا في علاقة الحرف بالصّوت، وبحث أيضا في الخصائص الّتي ينفرد بها الحرف عن المعنى وهي حاجته إلى محلّ وبنية ومخرج وآلة. ونظر أيضا في مسألة اقتضاء الكلام الصّوت، وأنّ الكلام يتشكّل من وحدتان وهما: الصّوت والمعنى، وهي مسألة جوهريّة في الخلاف مع الأشاعرة الّذين يقصرون الكلام على المعنى وحده[1]. وكلّ هذه المباحث المطوّلة عند القاضي تشكّل تصوّره الدّقيق الممهّد لرأيه في نظم الحروف، وتعدّ أيضا الأرضيّة الّتي بنى عليها تصوّره لنظم الكلمات كما سيبيّن. وبما أنّه لا وجود لشيء من البحث في مثل هذه القضايا الّتي بحثها القاضي عند عبد القاهر،

[1]– ينظر: المغني في أبواب التّوحيد والعدل، القاضي أبو الحسن عبد الجبّار، الجزء 6 القسم الثّاني، تحقيق ج.ش. قنواتي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر، القاهرة، دت، ص48. والجزء 7، خلق القرآن، قوّم نصه إبراهيم الأبياري، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ط1، 1961م، ص3–7–192. شرح الأصول الخمسة، القاضي أبو الحسن عبد الجبار، تحقيق عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط3، 1416هـ–1996م، ص528–529.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

فإنّنا عمدنا مباشرة إلى بيان الأبعاد الفكريّة في نظم الحروف من خلال النّصوص الّتي تتيح الرأي، دون الرّجوع إلى المسائل الّتي ناقشها القاضي بعيدا عن موطن رأيه[1].

ونجد قضيّة نظم الحروف من أُولى ما اشترك فيه البحث بين القاضي عبد الجبّار وعبد القاهر الجرجانيّ، وعالجها القاضي من خلال فصل بيّن فيه حقيقة الكلام وما يتّصل به من غيره، فيقول: "والكلام هو ما حصل فيه نظام مخصوص من هذه الحروف المعقولة، حصل في حرفين أو حرف، فما اختصّ بذلك وجب كونه كلاما، وما فارقه لم يجب كونه كلاما. وإن كان من جهة التّعارف لا يُوصف بذلك إلاّ إذا وقع ممن يفيد أو يصح أن يفيد، فلذلك لا يُوصف منطق الطّير كلاما وإن كان قد يكون حرفين أو حروفا منظومة"[2]، فالقاضي يقيم الكلام هنا على ائتلاف الحروف، ثمّ لابدّ من حصول هذا الائتلاف على نظام تكون به الحروف المؤتلفة حينها كلاما، وهو ما أسماه القاضي بـــ: "النّظام المخصوص"، ثم يضع أساسا ثالثا وهو وقوعه ممّن يفيد. ويمكن اعتبار هذا النص الحدّ الذي وضعه القاضي عبد الجبّار للكلام.

ويقصد القاضي بالنّظام المخصوص ذلك التّرتيب القائم بين الحروف الّتي يشكّل ترتيبها كلمات ذات معاني لذلك يقول: "لسنا نرجع بالنّظام المخصوص إلى معنى سوى الحروف"[3]، أي أنّها خصوصيّة حرفيّة متأتّية من مادّته الصّوتيّة والّتي تنتج معنى من خلال ترتّبها، ثمّ يعطي لنا مثالا محسوسا وهو تشبيهه ذلك النّظام في التّرتّب بين الحروف بالنّظام في التّرتّب بين الأجزاء الّتي تتشكّل منها الأجسام فيقول: "كما نقوله في تأليف

[1]– وقد وقفت سلوى النجار على بعض من هذه القضايا. ينظر: الجرجاني أمام القاضي عبد الجبار، ص53–54–55–56–69–70–71.

[2]– المغني في أبواب التوحيد والعدل: ج7 ص06.

[3]– المصدر السّابق: ج7 ص08–09.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

الأجسام؛ لأنّ الحروف عرض ولا يجوز أن يحلّها عرض؛ لأنّ ذلك يستحيل على الأعراض. وإنّما ذكرنا ذلك على سبيل الاتّساع". وكان مراده بهذا المثال وبالمثال الّذي يليه في تجاور الجواهر في العقد؛ بيان صفة التّتالي التّي ترادف تماما معنى النّظام المخصوص "وأردنا به أن بعضه يحدث تاليا لبعض من غير قطع وفصل. فحلّ من هذا الوجه محلّ الجواهر المتجاورة الّتي لا ينقطع بعضها عن بعض. فإذا وصفت الجواهر بأنّها منظومة جاز أن يوصف ما ذكرناه من الحروف بأنّه منظوم"[1].

أمّا عبد القاهر فقد عقد فصلا لضبط الفرق بين نظم الحروف ونظم الكلمات، فيقول: "وممّا يجب إحكامه الفرق بين قولنا: حروف منظومة وكلم منظومة. وذلك أنّ نظم الحروف هو تواليها في النّطق فقط وليس نظمها بمقتضى عن معنى ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرّى في نظمه لها ما تحرّاه"[2].

انطلق عبد القاهر في تنظيره لنظم الحروف في الكلمة من ضبط الفرق بينها وبين نظم الكلمات في الجملة، فهو يرى ذلك فرقا جوهريّا لا يُمكن إغفاله، فـ "علاقة الجوار والتّداخل والتّرابط بين الكلمات ليست كعلاقة الحروف الّتي تراصّت وتناسقت وكوّنت الكلمة، كالعلاقة الّتي بين الضّاد والرّاء والباء في كلمة (ضرب) فليس هذا الرّصف في (ضرب) راجعا إلى شيء يقتضيه العقل ويوجبه، ليس هناك أرحام بين هذه الحروف الثّلاثة، وإنّما هو ضمّ فرضه الواضع الأوّل، وكلّ الّذي يُرجى من هذا الضمّ أن

[1]– المصدر السّابق.

[2]– دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجانيّ، قرأه وعلّق عليه محمود محمّد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1413هـ–1992م، ص49.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

يسلم من تنافر الحروف حتّى تعيش هذه الحروف متسالمة، وإن كان ليس لها رحم جامعة، فلو وضع الواضع الأوّل (ربض) بدل (ضرب) للزم"[1].

ففي نصّ عبد القاهر ضابط مهمّ في الفرق بين نظم الحروف في الكلمات ونظم الكلمات في الجمل، حيث جعله هو الفارق الرئيس؛ وهو أنّه نفى أن يُحتاج إلى إعمال العقل والفكر في تأليف هذه الحروف، والعلّة في ذلك هي افتقاد وافتقار هذه الأخيرة إلى معنى، "وذلك أنّ نظم الحروف هو تواليها في النّطق فقط وليس نظمها بمقتضى عن معنى ولا النّاظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرّى في نظمه لها ما تحرّاه"[2].

وإذا قارنّا بين تنظير القاضي عبد الجبار وعبد القاهر الجرجانيّ في مسألة نظم الحروف، فإنّنا نجد توافقا في الفكرة وحتّى في العبارات عند تفسير معنى نظم الحروف بالتّوالي، فعبد القاهر يقول: "وذلك أنّ نظم الحروف هو تواليها في النّطق وليس نظمها بمقتضى عن معنى"، ويقول القاضي: "وأردنا به أنّ بعضه يحدث تاليا لبعض من غير قطع وفصل"، فكلاهما يُطلق مصطلح النّظم على الحروف ويُرادفه بمصطلح التّوالي، وكثرة هذا القرن للمصطلحين بالحروف واضحة في نصوص كثيرة من مؤلّفاتهما.

وقد نفى القاضي عبد الجبّار هو الآخر اعتماد المقتضيات العقليّة في ترتيب الحروف في الكلمة؛ لأنّه يرى أنّ وضع اللّغة لا يقع وفق شيء اقتضاه العقل؛ "إذ قد علم أنّ العقل لا يوجب وضع اللّغة أصلا، فضلا عن استعمال عبارة مخصوصة في أمر معيّن"[3].

[1]– المسكوت عنه في التّراث البلاغيّ: ص292–293.

[2]– دلائل الإعجاز: ص49.

[3]– المغني في أبواب التّوحيد والعدل: ج7، ص158.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

ما يمكن تسجيله كنتيجة هنا هو أنّ القاضي رغم اهتماماته المذهبيّة التي شغلت كلّ بحوثه على اختلاف فنونها بما في ذلك اللّسانيّة منها، قد كشف عن عمق في استجلاء كثير من المباحث اللّغويّة. ونجده هنا قد فاق عبد القاهر في استصحاب جذور القضيّة وإرجاعها لأصولها الأولى في سياقات أوسع من تلك التي جاءت عند عبد القاهر، ثمّ إن عبد القاهر لم يتعدّ الألفاظ التي أدار عليها القاضي عبد الجبّار القضيّة.

2. في نظم الكلمات في الجملة:

إنّ هذا الاتّفاق في مسألة نظم الحروف بين القاضي عبد الجبّار وعبد القاهر الجرجانيّ في المصطلح والتّنظير، قد كان بمثابة التّوطئة إلى فكرة النّظام بين الكلمات عند كلا العلمين، حيث ينطلق كلاهما من التّسليم بمجازيّة النّظم المتّفق على إجراءه في الحروف[1]؛ فهو نظم ليس على وجه الحقيقة، وإنّما إجراؤه فيه على سبيل المجاز تقريبا للفكرة باستحضار هذا المعنى المجازيّ الّذي يشرح به القاضي "النّظام المخصوص"، وهذا يمثّل إحدى الدّعائم المنهجيّة الّتي اعتمدها كلّ من القاضي وعبد القاهر لمحاصرة النّظم الّذي هو صنو الفصاحة، والّذي كان هو المشغل الرئيسيّ لكليهما على ما سيأتي.

وقد بدا التّوافق واضحا في استعمال مبدأ "التّجاور" بين الأشياء في مقاربة معنى التّرابط بين الحروف وفي بيان مجازيّة هذا الاستعمال على الحروف. وأصل مبدأ التّجاور

[1]– وهذا ما يُتيحه نصّ لعبد القاهر الّذي يتعيّن عنده نفس الرّأي فيقول: ".. فهو إذا نظم يُعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وليس هو النّظم الّذي معناه ضمّ الشّيء إلى الشّيء كيف جاء واتّفق. ولذلك كان عندهم نظيرا للنّسج والتّأليف والصّياغة والبناء والوشي والتّحبير وما أشبه ذلك، ممّا يُوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض حتّى يكون لوضع كلّ حيث وضع علّة تقتضي كونه هناك وحتّى لو وضع في مكان غيره لم يصلح". دلائل الإعجاز: ص49.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

"فكرة مستمدّة من تجاور الجواهر الفردة بعضها ببعضها الآخر. لذلك كان مصطلح التّأليف يطلق على الكلام تجوّزا في التّشبيه على الجواهر الفردة"[1].

ويُعدّ المبدأ نفسه هو الّذي أجراه القاضي عبد الجبّار على فكرة النّظام بين الكلمات؛ فهو يعدّه مشتركا في جريانه على الحروف وعلى الكلمات، حيث يستعمله على وجهين: لبيان علاقة الحروف بعضها ببعض، وبيان علاقة الكلمات بعضها ببعض. ولا تمثّل العلاقة الأولى سوى المواضعة الّتي لا تسمح إلاّ بالحكاية والاحتذاء، لا بالتّصرف في تركيب الحروف الّذي تقدّمت فيه المواضعة، في حين تمثّل العلاقة الثّانيّة مكان إعمال العقل والفكر في التّركيب والتّصرف فيه بالتّقديم والتّأخير وفق مقاصد المتكلّم ودواعيه، ليُحدث ذلك التّصرف تمايزا في مرتبة الفصاحة وهذا ما يدلّ عليه استقراء هذا النّصّ للقاضي: "واعلم أنّ ما وقعت عليه المواضعة من كلام وغيره، ففاعله قد يأتي به على جهة الحكاية والاحتذاء، فلا يحتاج إلاّ إلى العلم بكيفيّة المواضعة، فعند ذلك يمكنه الاحتذاء والحكاية، إذا أراد أن يُعبّر عن المراد، ويحكي عبارة الغير عن المراد. وقد يفعله الفاعل على وجه يتصرّف معه فيما تقدّمت فيه المواضعة، فيحتاج إلى أمر زائد على العلم بكيفيّة المواضعة"[2].

صار الّذي بين أيدينا يوضّح وبقوّة تلك الصّفة التّمايزيّة بين نظم الحروف ونظم الكلمات والّتي يمثّل فاصلها إعمال العقل والفكر في التّأليف، وهو ما اختصّ به نظم الكلمات، فذلك النّظام في الكلمات بما يعنيه من توالي هو الّذي يعطي الكلمات قيمة

[1]– التّفكير الدّلاليّ عند المعتزلة، علي حاتم الحسن، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت–لبنان، ط2، 2013م، ص16.

[2]– المغني في أبواب التّوحيد والعدل، القاضي عبد الجبّار، الجزء 16 إعجاز القرآن، قوّم نصّه أمين الخولي، مطبعة دار الكتاب، القاهرة، 1960، ص192.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

تمايزيّة من حيث لم تحدث على وجه يجعله ينفصل عن إعمال العقل والفكر في التّأليف، على غرار النّظم في الحروف الّذي ليس سوى احترام قانون المواضعة.

وقد اشترك كلّ من القاضي وعبد القاهر في إثبات هذه الخاصّيّة، وهي ما جعلتهما ينفيان حصول المزيّة من جهة المواضعة، وصرفها إلى ما يكون فيه إعمال للفكر، فقد نفى القاضي حصول المزيّة في الفصاحة من جهة المواضعة، حيث يقول: "على أنّ هذا السائل ظنّ أنّ المزيّة في الفصاحة إنّما تكون بأصل المواضعة، وليس الأمر كذلك؛ لأنّ ما يبلغ من الكلام في الفصاحة النّهاية، لا يخرج عن أن يكون من جملة اللّغة، كما أنّ ما دونه لا يخرج عن أن يكون من جملتها"[1].

ويكون عبد القاهر بهذا قد استفاد ممّا قاله القاضي في نفي حصول المزيّة في الفصاحة من جهة المواضعة حين يقول: "وهو أنّ المزيّة لو كانت تجب من أجل اللّغة والعلم بأوضاعها وما أراده الواضع فيها، لكان ينبغي أن لا تجب إلاّ بمثل الفرق بين الفاء وثمّ وإنْ وإذا وما أشبه ذلك "[2]، ويقول أيضا: "أنّ الألفاظ المفردة الّتي هي أوضاع اللّغة، لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأنْ يُضمّ بعضها إلى بعض فيُعرف فيما بينها فوائد"[3].

وهذا ما يجعل القاضي ينتقل إلى بيان كيفية إعمال الفكر فيما توفّره لنا المواضعة، وهو ما أسماه بـــ (العلوم) الّتي يصحّ بها أو يُتعذّر حصول المزيّة والتّفاضل في الكلام، ويجعل أساس هذا الإعمال: "التّخيّر"، ويكون هذا التّخيّر لتحقيق مقصديّة الكلام، يقول: "وقد علمنا أنّ مع حضور الكلام قد يختلف الاختيار في المتّخيّر، بحسب التّجربة

[1]– المغني في أبواب التّوحيد والعدل: ج16، ص201.
[2]– دلائل الإعجاز: ص250.
[3]– دلائل الإعجاز: ص539.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

والعادة، فلابدّ مع العلم بالكلمات من أن تتقدّم للمتكلّم هذه الطّريقة في نفسه وفي غيره، ليعرف مواقع جمل الكلام إذا تألّفت، فيفصل بين ما يأتلف من كلمات مخصوصة، وبين ما يأتلف من غيرها، ويعرف الطّرائق في هذا الباب"[1].

ومجمل ما يمكن أن نسجّله من نتائج هنا؛ أنّ القاضي وعبد القاهر قد وضعا افتراضا مجازيّا نظرا من خلاله إلى علاقة الحروف بعضها ببعض، وعلاقة الكلمات بعضها ببعض. وفي الحين نفسه كشفا عن الفاصل في إجراءه فوجدا أنّه إعمال العقل والفكر، ونظرا إلى هذا الإعمال من نافذة التّخيّر، وجعلوا التّخيّر هو المنطلق لدراستهما لنظم المعنى كما سيبيّن.

3. في نظم المعنى:

لا يمكن دراسة مسألة المعنى إلاّ بأبعادها الفكريّة؛ فهي مسألة تتعلّق بعلم الكلام قبل تعلّقها بالبلاغة. و لم يخض فيها القاضي إلاّ وهو يستحضر الفكر الاعتزاليّ فيها؛ فهي قضيّة أساسيّة في فهم نصوص القرآن الكريم عند المعتزلة. وربّما يتداخل علينا قراءة القضيّة أكثر إذا أدخلناها مجال التّصوّرات اللّغويّة.

إنّ المعنى له اعتبار كبير عند الأشاعرة؛ ذلك أنّهم يجعلون الكلام هو المعنى النّفسيّ، وقد كان هذا نتيجة لنظر عقيديّ تعلّق بقضيّة خلق القرآن، ولئن عرفت القضيّة تباعدا في وجهات النّظر، فإنّه لم تكن نظرة الأشاعرة هذه إلاّ تقاطعا مع المعتزلة في القول بمعقوليّة الكلام، ووجه الالتقاء أنّ العقل لا يُدرك الشيء في ذاته، وإنّما يُدرك صورته أو مثاله، ومثال الكلام وصورته لا يمكن أن يكون إلاّ المعنى؛ "فالأشاعرة لا يرفضون الكلام الظّاهر –كما يرونه المعتزلة–، إنّما يؤكّدون –أي الأشاعرة– أنّ ثمّة كلاما ظاهرا معقولا موجود فعلا .. هذا الكلام المنفّذ الفعليّ إنّما هو أمارات على معنى

[1]– المغني في أبواب التّوحيد والعدل: ج16،ص 202–203.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

حقيقيّ مخزون في النّفس، وهذا ما ذهب إليه الأشاعرة بالإجماع فضلا عن أنّهم يفصلون فصلا حادّا بين الألفاظ والمعاني. ومن جهة أخرى سنجد الأمر لا يختلف من زاوية معيّنة تتمثل في أنّ المعتزلة يفصلون بين الألفاظ والمعاني كذلك، ومن ثمّ فإنّ ثمّة معاني لم تكن مخزونة في النّفس وقديمة –كما أشار إلى ذلك الأشاعرة– إذ إنّ المعتزلة يرون في من قال: (في نفسي كلام) أنّه يُرتّب المعاني قبل خروج الكلام .. في حين يرى المعتزلة أنّ ثمّة معنى مخفيّا مرتبطا بطريقة ما بالتّصوّرات اللّفظيّة الدّالّة عليه ليتكوّن الكلام بعد إجراء التّرتيب عليه؛ أي أنّ المعاني إنّما هي عمليّة ترتيب لما هو متصّور من الأشكال اللّفظيّة الدّالّة على تلك المعاني، ومن ثمّ لم يكن هناك كلام نفسيّ بمعزل عن تلك العمليّة التّصوريّة المستندة إلى دوالّ خارجيّة معبّرة عن ذلك المعنى الّذي يصبح كلاما بعد أن تجرى عليه عمليّة التّرتيب تلك"[1].

وقد يكون هذا التّقاطع من جملة التّصادمات الّتي فرضتها التّقريرات اللّغويّة، ولو بحثنا بشكل أكثر دقّة لتبيّن لنا أنّ الأمر أكثر تعقيدا في فهم المعنى في حدّ ذاته. وليس هذا محلّه، بلّ إنّ غايتنا من الإشارة إلى هذا التّقاطع، قراءة تقاطع آخر في ضوءه؛ وهو المتعلّق بالنّظرة البلاغيّة لقضيّة نظم المعنى.

والمعنى حين تعلّقه بالنّظم عند كلّ من القاضي وعبد القاهر يحدّد بنوعين: المعنى الّذي تدلّ عليه المواضعة، والمعنى الّذي يدلّ عليه التّركيب.

حيث نلاحظ من خلال هذا النصّ للقاضي عبد الجبّار الّذي يقول فيه: "كان المتعالم من حال المتكلم باللّغة أنّه بمنزلة من حصلت الكلمات الّتي فيها يأتلف الكلام بحضرته، فيؤلّف منها المراد".[2] أنّ القاضي يجعل "التّخيّر" يتّصل بقصد المتكلّم لا

[1]– التّفكير الدّلاليّ عند المعتزلة: ص93–94.

[2]– المغني في أبواب التّوحيد والعدل، ج16، ص202.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

بالمواضعة، وإن كانت المواضعة هي من تتيح هذا التّخيّر، وهذا يُعطي دلالة أبعد، وهي: أنّ التّخيّر واقع على المعاني الّتي تمثّل قصد المتكلّم أوّلا، ثمّ على الألفاظ الّتي تتيح هذا التّخيّر تبعا.

والتّخيّر في المعاني على هذا واقع من جهتين: استعمال اللّفظ المفيد الموافق للمعنى ممّا اتّفقت عليه المواضعة، واستعمال اللّفظ الموافق للمعنى مما يتّفق عليه التّأليف. ويمكن أن نستقرء الجهة الأولى من قول القاضي: "فإذا صحّت هذه الجملة، وكان المتعالم من حال المتكلّم باللّغة أنّه بمنزلة من حصلت الكلمات الّتي فيها يأتلف الكلام بحضرته، فيؤلّف منها المراد". أي: يختار منها الموافق للمعنى ممّا اتّفقت عليه المواضعة. أمّا الثّانية فيمكن أن نستقرءها من قوله: "وقد علمنا أنّ مع حضور الكلام قد يختلف الاختيار في المتّخيّر، بحسب التّجربة والعادة، فلابدّ مع العلم بالكلمات من أن تتقدّم للمتكلّم هذه الطّريقة في نفسه وفي غيره، ليعرف مواقع جمل الكلام إذا تألّفت، فيفصل بين ما يأتلف من كلمات مخصوصة، وبين ما يأتلف من غيرها، ويعرف الطّرائق في هذا الباب"[1]؛ فهو اختيار لما يناسب مواقع الكلمات إذا تألّفت.

بهذا تحوّل محور الاهتمام في تخيّر الموقع عند القاضي إلى المعنى الّذي يدلّ عليه التّركيب، وهو ما أكّده عبد القاهر باستعمال نفس المصطلح فيقول: "الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني، فإنّها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها"[2]، ويقول: "الألفاظ لا تستحقّ من حيث هي ألفاظ أن تنتظم على وجه دون وجه، ولو فرضنا أن تنخلع من هذه الألفاظ

[1]– المصدر السّابق: ج16، ص202–203.

[2]– دلائل الإعجاز: ص52.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

الّتي هي لغات، دلالتها، لما كان شيء منها أحقّ بالتّقديم من شيء، ولا تُصوّر أن يجب فيها ترتيب ونظم"[1].

وهذا شاهد على أنّ عبد القاهر يجعل الانتظام في الألفاظ انتظاما لمواقع معانيها، وأنّه لولا تلك المعاني الّتي تحملها الألفاظ لم يُتصوّر أن يحدث فيها تموقع إلاّ الّذي يقتضيه ترتيب معانيها: "فإن قيل: النّظم موجود في الألفاظ على كلّ حال، ولا سبيل إلى أن يُعقل التّرتيب الّذي تزعمه في المعاني، ما لم تنظم الألفاظ ولم ترتّبها على الوجه الخاص. قيل: (...) أتتصوّر أن تكون معتبرا مفكّرا في حال اللّفظ مع اللّفظ حتّى تضعه بجنبه أو قبله، وأن تقول: هذه اللّفظة إنّما صلحت هاهنا لكونها على صفة كذا – أم لا يُعقل إلاّ أن تقول: صلحت هاهنا لأنّ معناها كذا ولدلالتها على كذا، ولأنّ معنى الكلام والغرض فيه يوجب كذا، ولأنّ معنى ما قبلها يقتضي معناها؟"[2].

وتصوّر نظم المعنى عند القاضي وعبد القاهر بهذا الشّكل يمكن من خلاله معرفة علاقة الأسبقيّة بينه وبين اللّفظ، فقد قرّر القاضي بموجب ذلك أنّ "الأصل أن تثبت المعاني أوّلا ثمّ يُعبّر عنها بعبارات، وأنتم قد جعلتم العبارات طريقا إلى إثبات المعاني ووُصلة إليها، وذلك ممّا لا وجه له"[3]. ولم يكن عبد القاهر إلاّ منتهيا إلى ذلك التّقرير: "وإذا نظرنا علمنا ضرورة أنّه محال أن يكون التّرتّب فيها تبعا لترتّب الألفاظ ومكتسبا عنه، لأنّ ذلك يقتضي أن تكون الألفاظ سابقة للمعاني، وأن تقع في نفس الإنسان أوّلا، ثمّ تقع المعاني من بعدها وتاليّة لها، بالعكس ممّا يعلمه كلّ عاقل إذا هو لم يُؤخذ عن نفسه، ولم يُضرب حجاب بينه وبين عقله. وليت شعري، هل كانت الألفاظ إلاّ من

[1]– المصدر السّابق: ص50.

[2]– المصدر السّابق: ص41.

[3]– شرح الأصول الخمسة: ص 533–534.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

أجل المعاني؟ وهل هي إلاّ خدم لها، ومصرفة على حكمها؟ أوليست هي سمات لها؟ وأوضاعا قد وضعت لتدلّ عليها؟ فكيف يُتصّور أن تسبق المعاني وأن تتقدّمها في تصوّر النّفس؟ إن جاز ذلك جاز أن تكون أسامي الأشياء قد وضعت قبل أن عُرفت الأشياء، وقبل أن كانت. وما أدري ما أقول في شيء يجرّ الذاهبين إليه إلى أشباه هذا من فنون المحال، ورديء الأقوال"[1].

ونختم القول هنا بأنّ دراسة نظم المعنى عند القاضي وعبد القاهر لا يمكن فهمه إلاّ في ظلّ كينونة النّظم القائم على التّجاور؛ وأنّ هذا التّجاور يجعل الانتظام في الألفاظ انتظاما لمواقع معانيها، وأنّه لولا تلك المعاني الّتي تحملها الألفاظ لم يُتصوّر أن يحدث فيها تموقع إلاّ الّذي يقتضيه ترتيب معانيها. وفي ضوء هذا التّصوّر ضُبطت العلاقة بين اللّفظ والمعنى عندهما.

4. في معنى الفصاحة:

يُعدّ ضبط العلاقة بين اللّفظ والمعنى عند القاضي تمهيدا للبحث في معنى الفصاحة عنده؛ فإذا كنّا قد وجدناه نفى حصول الفصاحة في الكلام من جهة المواضعة بقوله: "على أنّ هذا السّائل ظنّ أنّ المزيّة في الفصاحة إنّما تكون بأصل المواضعة، وليس الأمر كذلك. لأنّ ما يبلغ من الكلام في الفصاحة النهايّة لا يخرج عن أن يكون من جملة اللّغة"[2]. فإنّنا نفهم أنّه يستبعد الألفاظ من أن تُوصف بالفصاحة لوحدها؛ لأنّها لا تعدو أن تكون دلالات لا تفاضل في استعمالها.

أمّا المعنى فلا يمكن سبر رأي القاضي عن دخوله تحت مسمى الفصاحة أم لا، إلا بالتفريق بين مراده منه، وأنّه قد يُريد به وجهين: الأوّل: أن يُقصد به المعنى العامّ للكلام،

[1]– دلائل الإعجاز: ص417.

[2]– المغني في أبواب التّوحيد والعدل: ج16، ص201.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

مثل المدح والهجاء والوعد والوعيد. وهذا الوجه الأوّل قد أبعده القاضي عن أن يكون مقدارا للفصاحة بقوله: "المعاني وإن كان لابدّ منها فلا تظهر فيها المزيّة، وإن كان تظهر في الكلام لأجلها"[1]. أمّا الثّاني: أن يُقصد به ما يحصل من تركيب الكلام وتأليفه، ونؤكّد ذلك ببيان مراد القاضي عبد الجبّار بـــ"تزايد المعاني" و"تزايد الألفاظ" وذلك حين يقول: "على أنّا نعلم: أنّ المعاني لا يقع فيها تزايد، فإذن يجب أن يكون الّذي يُعتبر التّزايد عند الألفاظ الّتي يُعبّر بها عنها"[2]. فالقاضي ينفي أن يقع التّفاضل في المعاني الّتي هي المدح والهجاء ... ويُقرّه للمعاني الّتي تنتج من تأليف الألفاظ وتركيبها. ثمّ إنّه قد استبعد الألفاظ من حيث هي ألفاظ أن تكون المزيّة فيها؛ فمعنى إقراره في هذا النّص بالمزيّة للألفاظ؛ هو ما ينشأ عن هذه الألفاظ من معاني حال نظمها وتأليفها، فليس التّفاضل في الألفاظ إلاّ عبارة عن التّفاضل في المزايا الّتي تحصل بالعلاقات بينها. ولذلك يقول بعدها مباشرة مؤكّدا هذا: "فإذا صحّت هذه الجملة فالّذي به تظهر المزيّة ليس إلاّ الإبدال الّذي به تختصّ الكلمات، أو التّقدّم والتّأخّر، الّذي يختصّ الموقع، أو الحركات الّتي تختصّ الإعراب، فبذلك تقع المباينة"[3].

وقد أطلق القاضي على كلا الوجهين مصطلح النّظم؛ وهو يريد به في كلّ مرّة وجها دون الآخر على حسب السّياق. والانتباه إلى هذا مهمّ حتّى لا يقع الخلط بين النّظم الّذي يقصد به القاضي الشّكل الّذي ينسبك عليه الكلام من شعر وخطابة ورسالة وحكمة وغيرها، وأطلق عليه عبد القاهر مصطلح الأسلوب فيقول: "يبتدئ الشّاعر في

[1]– المصدر السّابق: ج16، ص199.
[2]– المصدر السّابق: ج16، ص199–200.
[3]– المصدر السّابق:ج16، ص199–200.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

معنى له وغرض أسلوبا. والأسلوب الضّرب من النّظم والطّريقة فيه"[1]. وبين النّظم الّذي يقصد به القاضي ما يحصل من تركيب الكلام وتأليفه[2].

وقد صاغ القاضي نصّا رأى أنّه لا بدّ منه ليوضّح المباينة، بحيث ذكر المصطلح بدلالتيه، وذكر الضّابط للدّلالتين، ببيان الوجهين اللّذين يُستعمل لهما، ثمّ بيّن أنّ الوجه الثّاني والّذي يُقصد به ما يحصل من تركيب الكلام وتأليفه هو الّذي تكون به المزيّة في الفصاحة فيقول: "العادة لم تجر بأن يختصّ واحد بنظم دون غيره، فصارت الطّرق الّتي يقع عليها نظم الكلام الفصيح معتادة، كما أنّ قدر الفصاحة معتاد، فلابدّ من مزيّة فيهما، ولذلك لا يصحّ عندنا أن يكون اختصاص القرآن بطريقة في النّظم دون الفصاحة الّتي هي جزالة اللّفظ وحسن المعنى، ومتى قال القائل: إنّي وإن اعتبرت طريقة النّظم فلابدّ من اعتبار المزيّة في الفصاحة، فقد عاد إلى ما أردناه، لأنّه وجب اعتبار ذلك، فمتى حصل مثل تلك المزيّة في أيّ نظم كان، فقد صحّت المباينة"[3].

فالنّظم الذّي بمعنى الغرض والأسلوب ليس ممّا يختص به واحد دون غيره من البشر؛ وبذلك صار معتادا عليه وصارت طرق الفصاحة بهذا الاعتبار معتادا عليها. وليس هذا ممّا يعتبر في المزيّة؛ ولهذا لا يكون اختصاص القرآن بطريقة في النّظم الّذي هو الأسلوب أو الغرض. وإنّما اختصاصه في النّظم الّذي يراد به الوجه الثّاني. وقد جعل القاضي هنا الفصاحة فصاحتان؛ فصاحة الأسلوب وقرّر أنّه لا معتبر بها في المزيّة،

[1]– دلائل الإعجاز: ص468–469.

[2]– يُنظر: التّفكير البلاغيّ عند العرب أسسه وتطوّره إلى القرن السّادس، حمادي صمود، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت–لبنان، ط3، 2010م، ص440–442.

[3]– المغني في أبواب التّوحيد والعدل: ج16 ص197.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

وفصاحة في طريقة التّأليف وما يحصل من معاني في التّركيب؛ وقرّر أنّها هي الّتي تكون بها المزيّة، وهي طريق الاستدلال عليها.

وقد أحال عبد القاهر وقوع صفة الفصاحة في اللّفظ المفرد؛ لأنّ التّفاضل لا يكون في دلالات المواضعة؛ فـــ "الفصاحة مزيّة بالمتكلّم دون واضع اللّغة. وإذا كان كذلك، فينبغي لنا أن ننظر إلى المتكلّم، هل يستطيع أن يزيد من عند نفسه في اللّفظ شيئا ليس هو له في اللّغة، حتّى يجعل ذلك من صنيعه مزيّة يعبّر عنها بالفصاحة؟ وإذا نظرنا وجدناه لا يستطيع أن يصنع باللّفظ شيئا أصلا، ولا أن يُحدث فيه وصفا"[1]. ليؤكّد بعد ذلك أنّ الفصاحة صفة للمعنى الّذي هو محصول الألفاظ المركّبة المؤلّفة؛ أي معاني الألفاظ المنظومة، وهي حينئذ "تجب لها من أجل معانيها لا من أجل أنفسها، لأنّه محال أن يكون سبب ظهور الفصاحة فيها تعلّق معانيها، بعضها ببعض، ثم تكون الفصاحة وصفا يجب لها لأنفسها لا لمعانيها"[2].

ونعتقد أنّ عبد القاهر اتّفق مع القاضي في الفكرة، ويكون بذلك قد وضّح لنا فكرة "تزايد المعاني" و"تزايد الألفاظ" الّتي عند القاضي، وأنّها – عبارة عن تزايد المزايا الّتي تحصل من تنويع العلاقات بين المعاني النّحويّة–[3] حين يقول: "وهذا كلام إذا تأمّلته لم تجد له معنى يصحّ عليه غير أن تجعل تزايد الألفاظ عبارة عن المزايا التي تحدث من توخّي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم، لأنّ التّزايد في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ونطق لسان، محال"[4].

[1]– دلائل الإعجاز: ص401.
[2]– المصدر السّابق: ص467.
[3]– يُنظر: الجرجانيّ أمام القاضي عبد الجبّار: ص291.
[4]– دلائل الإعجاز: ص395.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

بعد سرد تنظيرات كلّ من القاضي عبد الجبار وعبد القاهر الجرجانيّ لمبحث نظم الحروف ونظم الكلمات ومبحث اللفظ والمعنى وعلاقتهما بالفصاحة، نرجع إلى النّص الذّي يمكن اعتباره تعريفا من القاضي للفصاحة لنستنطقه في ضوء هذه التّنظيرات حتّى نأصّل لفهم هذا التّعريف بتلك الممهّدات الّتي مهّد بها القاضي لوضع معنى الفصاحة، ولنتمكّن من إعطاء تصوّر دقيق لمعنى الفصاحة عند القاضي، فإنّنا سنطعّم هذا بذاك. ونبدأ أوّلا بذكر النّص: "اعلم أنّ الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنّما تظهر في الكلام بالضمّ على طريقة مخصوصة، ولابدّ مع الضمّ من أن يكون لكلّ كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة الّتي تتناول الضمّ، وقد تكون بالإعراب الّذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع. وليس لهذه الأقسام الثّلاثة رابع؛ لأنّه إمّا أن تُعتبر فيه الكلمة، أو حركاتها، أو موقعها. ولابدّ من الاعتبار في كل كلمة، ثمّ لابدّ من اعتبار مثله في الكلمات، إذا انضمّ بعضها إلى بعض؛ لأنّه قد يكون لها عند الانضمام صفة، وكذلك لكيفيّة إعرابها، وحركاتها، وموقعها. فعلى هذا الوجه الّذي ذكرناه إنّما تظهر مزيّة الفصاحة بهذه الوجوه دون ما عداها"[1].

ويمكن أن نلاحظ أنّ في هذا النّصّ عبارات قد استعملها القاضي في مقاربة طرحات سابقة، لذلك ربّما يمكن تقريب هذا النّصّ من خلال إسقاط هذه الاستعمالات بنفس المعاني الّتي قارب بها القاضي. حيث أنّ عبارة: "الطّريقة المخصوصة" يمكن شرحها؛ بأنّها خصوصيّة كلماتيّة متأتّية من مادّتها المتواضع عليها، والّتي تنتج معنى من خلال ضمّها؛ أي ترتيبها بضابط الحركة وضابط الموقع، وهذه الخصوصيّة في الكلمة هي صفاتها المميّزة لها عن الحرف الذي له خصوصيّات غيرها، فهو يمتاز كما سبق ذكره بالمحلّ والبنية والمخرج والآلة.

[1]– المغني في أبواب التّوحيد والعدل: ج16 ص199.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

ونلاحظ أنّ القاضي يجعل المصطلح يتبادل بين: الخصائص والصّفات، وعلى كلّ حال فإنّ هذه الصّفات ثلاثة لا رابع لها وهي: المواضعة والإعراب والموقع. منها ما يكون قبل الضمّ وهو المواضعة فقط، ومنها ما يكون بعد الضمّ وهو المواضعة والإعراب (الحركة) والموقع. ويكون اعتبار الأولى في الكلمة وحدها، كما يمكن اعتبارها في الكلمات إذا انضمّ بعضها إلى بعض لكن مع مراعاة صفتي الإعراب (الحركة) والموقع. ويجب اجتماع هذه الصفات كاملة لتتحقّق الفصاحة؛ لأنّ الأوّل يوجبه الثّاني والثّالث، والأوّل والثّاني يوجبهما الثّالث؛ لذلك قال: "أن تكون بالمواضعة الّتي تتناول الضمّ، وقد تكون بالإعراب الّذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع". وهذا الّذي شرحه عبد القاهر حين قال: "وذلك أنّا لا نعلم شيئا يبتغيه النّاظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلّ باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه الّتي تراها في قولك: زيد منطلق وزيد ينطلق، وينطلق زيد ومنطلق زيد، وزيد المنطلق والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق"[1].

فالجرجانيّ قد ذكر ثمانية نماذج من التّراكيب جميعها مستمدّ من حروف أصول واحدة هي (ز، ي، د) و(ط، ل، ق)، وبتغيير التّوليفات الّتي هي الصّيغ الاشتقاقيّة، والمواقع الإعرابيّة تتغيّر الوجوه وتظهر الفروق في الكلام. وما تغيّر الوجوه إلاّ بتغيّر صفة الكلمة أو الكلمات، وتلك الصّفة الّتي تحدث من النّظم على حدّ تعبير الجرجاني، أو من الضمّ على حدّ تعبير القاضي، هي صفة حاصلة إما بالمواضعة، مثل الفرق بين منطلق وينطلق؛ لأنّ المتكلّم يتخيّر على مستوى العلاقات الجدوليّة حسب ما يُلائم المقام الكلاميّ التّعبير بصيغة الفعل أو صيغة اسم الفاعل، أو هي حاصلة بالإعراب، فالمتكلّم يختار على مستوى العلاقات السياقيّة أن يجعل (منطلق) في علاقته بـــ(زيد) مسندا إليه

[1]– دلائل الإعجاز: ص81.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

تارة ومسندا أخرى. ثمّ إنّ تلك الصّفة تحدث من التّنويع على مستوى المواضعة والتّنويع على مستوى الإعراب وتنعكس على الموقع[1].

نستنتج ممّا تقدّم أنّ موقف القاضي من الفصاحة قد جعل الاستدلال عليه وفق منهجيّة كانت طريقة إجراءها البدء ببيان طبيعة الضمّ بين الحروف، وأنه ضمّ مجازيّ غير حقيقيّ، ثم ليتبعه ببيان طبيعة الضم بين الكلمات وليبيّن أنّ ما يضمّ منها هو معانيها وليس ذات أنفسها، وأنها تتبع المعاني فتصطفّ وفقها. وفي كلّ ذلك كان المصطلح المجرى عند القاضي هو مصطلح الضمّ. وأنّ عبد القاهر وافق نفس منهجيّة الاستدلال غير أنّه استبدل هذا المصطلح بمصطلح آخر وهو النّظم. وهي أسس منهجيّة كانت كفيلة بمحاصرة معنى الفصاحة عند كليهما.

تحليل النتائج:

يمكن تلخيص أهمّ ما حملته الدّراسة من نتائج بحثيّة عبر النّقاط الآتية:

- أنّ القاضي رغم اهتماماته المذهبيّة الّتي شغلت كلّ بحوثه على اختلاف فنونها بما في ذلك اللّسانيّة منها، قد كشف عن عمق في استجلاء كثير من المباحث اللّغويّة. ونجده هنا قد فاق عبد القاهر في استصحاب جذور القضيّة وإرجاعها لأصولها الأولى في سياقات أوسع من تلك الّتي جاءت عند عبد القاهر، ثمّ إنّ عبد القاهر لم يتعدّ الألفاظ التي أدار عليها القاضي عبد الجبار القضيّة.
- أنّ القاضي وعبد القاهر قد وضعا افتراضا مجازيّا نظرا من خلاله إلى علاقة الحروف بعضها ببعض، وعلاقة الكلمات بعضها ببعض. وفي الحين نفسه كشفا عن الفاصل في إجراءه فوجدا أنّه إعمال العقل والفكر، ونظرا إلى هذا الإعمال من نافذة التّخيّر، وجعلوا التّخيّر هو المنطلق لدراستهما لنظم المعنى كما سيبيّن.

[1]– الجرجانيّ أمام القاضي عبد الجبّار: ص311–312.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

■ أنّ دراسة نظم المعنى عند القاضي وعبد القاهر لا يمكن فهمه إلاّ في ظلّ كينونة النّظم القائم على التّجاور؛ وأنّ هذا التّجاور يجعل الانتظام في الألفاظ انتظاما لمواقع معانيها، وأنّه لولا تلك المعاني الّتي تحملها الألفاظ لم يُتصوّر أن يحدث فيها تموقع إلاّ الّذي يقتضيه ترتيب معانيها. وفي ضوء هذا التّصوّر ضُبطت العلاقة بين اللّفظ والمعنى عندهما.

■ أنّ موقف القاضي من الفصاحة قد جعل الاستدلال عليه وفق منهجيّة كانت طريقة إجراءها البدء ببيان طبيعة الضمّ بين الحروف، وأنه ضمّ مجازيّ غير حقيقيّ، ثم ليتبعه ببيان طبيعة الضمّ بين الكلمات وليبيّن أنّ ما يضمّ منها هو معانيها وليس ذات أنفسها، وأنّها تتبع المعاني فتصطفّ وفقها. وفي كلّ ذلك كان المصطلح المجرى عند القاضي هو مصطلح الضمّ. وأنّ عبد القاهر وافق نفس منهجيّة الاستدلال غير أنه استبدل هذا المصطلح بمصطلح آخر وهو النّظم. وهي أسس منهجيّة كانت كفيلة بمحاصرة معنى الفصاحة عند كليهما.

الخاتمـــة:

كان البحث في نظريّة النّظم بين القاضي عبد الجبّار وعبد القاهر الجرجانيّ، حيث سعى إلى تبيّن أصولها المعرفيّة والفكريّة، وقد وصل إلى أنّ الفصاحة عند القاضي عبد الجبّار قامت على ثلاث قواعد: الكلمة والإعراب والموقع، والّتي شرحها عبد القاهر الجرجانيّ بدوره بـــ: معاني النّحو. وقد فتح البحث نطاقات أوسع للنّقاش لعلّ أهمّها تلك التي طُرحت في كتاب الجرجانيّ أمام القاضي عبد الجبّار–نحو رؤية جديدة في قضايا اللّغة لدى الجرجانيّ، لسلوى النجار، والّتي تعلّقت بحقيقة الانتماء المذهبيّ لعبد القاهر الجرجانيّ، والّتي دعاها إلى التّشكيك في صحّة أشعريّته لموافقته للقاضي في التّنظير لنظريّة

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

النّظم. لذلك أقترح أن يُتناول هذا الكتاب بالبحث، ويُقرأ قراءة نقديّة لأهمّ الإشكاليّات الّتي طُرحت فيه.

المصادر والمراجع:

1. الأصول البلاغيّة في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغيّ، مكتبة الآداب، القاهرة، ط3، 2017م.

2. إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، جمال الدّين القفطيّ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، ج1.

3. التّفكير البلاغيّ عند العرب أسسه وتطوّره إلى القرن السّادس، حمادي صمود، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت–لبنان، ط3، 2010م.

4. التّفكير الدّلاليّ عند المعتزلة، علي حاتم الحسن، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت–لبنان، ط2، 2013م.

5. الجرجانيّ أمام القاضي عبد الجبّار–نحو رؤية جديدة في قضايا اللّغة لدى الجرجانيّ، سلوى النجار، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، ط1، 2010م.

6. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجانيّ، قرأه وعلّق عليه محمود محمّد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1413هـ–1992م.

7. شذرات الذّهب في أخبار من ذهب، عبد الحيّ بن العماد الحنبلي، لبنان – بيروت، دار إحياء التراث العربي، دط، دت، ج3.

8. شرح الأصول الخمسة، القاضي أبو الحسن عبد الجبار، تحقيق عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط3، 1416هـ–1996م.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

9. طبقات النّحويّين واللّغويّين، أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2.

10. فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، الأستاذ فؤاد سيّد، تونس، الدار التونسية للنشر، ط2، 1986م.

11. الكامل في التاريخ، ابن الأثير، لبنان – بيروت، دار صادر، ط1979م، ج09.

12. كتاب العبر ، عبد الرحمان ابن خلدون، لبنان–بيروت، دار العلم للملايين، دط، دت، ج4.

13. لسان الميزان، ابن حجر العسقلانيّ، لبنان–بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط2، 1971م، ج3.

14. مدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجانيّ، محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط3، 1439هـ–2018م.

15. المسكوت عنه في التّراث البلاغيّ، محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 2017.

16. المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي أبو الحسن عبد الجبار، الجزء 6 القسم الثاني، تحقيق ج.ش. قنواتي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر، القاهرة، دت.

17. المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي أبو الحسن عبد الجبار، الجزء 7، خلق القرآن، قوّم نصه إبراهيم الأبياري، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ط1، 1961م.

18. المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار، الجزء 16 إعجاز القرآن، قوّم نصه أمين الخولي، مطبعة دار الكتاب، القاهرة، 1960.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:03 السنة:2019 الصفحة: 203–235 تاريخ النشر: 17–12–2019

19. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبي البركات ابن الأنباري، تحقيق ابراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء–الأردن، ط3، 1405هـ–1985م.

20. نظريّة البلاغة العربيّة دراسة في الأصول المعرفيّة، أحمد سعد محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1430هـ–2009م.

المجلات:

– مقال: مساهمة في التّعريف بآراء عبد القاهر الجرجانيّ في اللّغة والبلاغة، عبد القادر المهيري، حوليّات الجامعة التونسيّة، عدد11، 1974.